الأنوار
الجمعة 26-07-2013 العدد 18397
10

المتحدثون في الندوة

المداخلات أكدت حاجة المشهد الوطني الحالي الى عودة نائب رئيس الوزراء الأسبق

ندوة حول كتاب «عصام فارس واللجان الوزارية: من أجل دولة لوطن»

نظم «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» ندوة لمناقشة كتاب «عصام فارس واللجان الوزارية: من أجل دولة لوطن» للمؤلف الدكتور مناف منصور، حضرها النائبان الآن عون ومروان فارس، النائبان السابقان لرئيس الحكومة ميشال معلولي وعصام أبو جمرا، الوزيران السابقان عادل قرطاس وعبدالله فرحات، نقيب الصحافة محمد بعلبكي، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه، رئيس الرابطة السريانية حبيب افرام، المستشار في رئاسة الجمهورية جورج غانم، صاحبة دار «النهار للنشر» شادية غسان تويني، إضافة إلى حشد من الديبلوماسيين والأمنيين والإعلاميين.

قدم الندوة مدير المركز السفير عبدالله بو حبيب الذي اعتبر ان «تلك التجربة خالفت مقولة اللجان مقبرة المشاريع»، مشيرا إلى «دور اللجان الوزارية في زيادة انتاجية الحكومات والى سر نجاح تجربة عصام فارس في عمل هذه اللجان، وسبل إعادة تفعيل عملها».

والقى مؤلف الكتاب كلمة قال فيها: «إن عمل اللجان الوزارية برئاسة الرئيس عصام فارس ارتكزت على تنزيه المنفذات من الغرضيات، احترام القوانين في اي معالجة مقترحة، الإصرار على الإجماع في رفع التوصيات، ومحاولة إعادة الربط بين سياسات الدولة وحاجات المواطن».

طيارة

وتحدث الوزير السابق بهيج طيارة فقال: «إن أحد أسباب نجاح اللجان الوزارية خلال تولي الرئيس فارس مهامه هو القيام بالمهام المطلوبة منها وتوافر التنظيم اللوجستي للاجتماعات. كما أن فارس احاط نفسه بمجموعة من الاختصاصيين في حقول مختلفة. وافاد اللجان من خبرتهم. إن منصب نائب رئيس الحكومة لا ذكر له لا في الدستور ولا في مرسوم تنظيم أعمال مجلس الوزراء، وإن نائب رئيس الحكومة كان في اغلب الأحيان مكلفا، في الوقت ذاته، بحقيبة وزارية مهمة».

واشار الى ان «صلاحيات نائب الرئيس وامكان تواجده مع معاونيه لم تطرح بالحاح، إلا عندما أصبح المنصب مجردا من اي حقيبة، كما كان الحال بالنسبة إلى الرئيس عصام فارس، الذي ادرك دقة هذه الأمور لارتباطها بالتوازنات الطائفية، فتولى معالجتها بنفسه حتى أصبحت مكاتبه خلية نحل تعج بالعاملين والوزراء».

وقدم مثلين عن «جدية عمل اللجان الوزارية في ما خص تعديل قانوني الاستملاك والتنصت».

حمادة

ووصف النائب مروان حمادة فارس بـ «المبادر والمصلح»، وقال: «إن فارس أضاء في عتمة الخلافات نورا، وحفر في الجدار بين الرئاسات جسورا، كأنه كان يخرج من ترويكا الرئاسات تعددية في واحة من الديموقراطية، في حكومات لم تكن تنقصها حدة التجاذبات آنذاك في عهد الرئيس إميل لحود وخلال تربّع الرئيس رفيق الحريري الحكومات».

أضاف: «تمكنت اللجان الوزارية التي ترأسها فارس من اجتياز عواصف الداخل بفضل ابتكار نسجه، فحفز نشاط اللجان، وادارها بكفاءة ونفخ فيها روح المودة والموضوعية».

واشار الى ان «نهج فارس تميز بمنهجية العمل والإحتكام الى القانون والإستماع إلى الخبراء، سعيا لإحياء صدقية الدولة وإرساء الروح المؤسساتية». وقال: «بينما كانت اللجان تعتبر عادة مقبرة المشاريع فإنها كانت محورا للانتاجية خلال تولي فارس نيابة رئاسة الحكومة. إن فارس لم يحمل عصا سحرية، لكنه تميز بثقافة اقتصادية وإنسانية كبيرة في تجربة واسعة استحضرت وجذبت الخبرات».

وشدد على ان «المشهد الوطني الحالي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عودة دولة فارس إلى لبنان».

بيضون

من جهته، قال الوزير السابق الدكتور محمد عبد الحميد بيضون: «إن عمل فارس انصب على فصل الصلاحيات عن المذاهب والطوائف، رغم ان الظروف لم تسمح له بالنجاح في هذا المشروع. لقد قام بانجازات عدة، وإن اللجان عوضت عمل مجلس الوزراء الغضفاض الذي تنازعته المصالح، وكانت محاولة ناجحة لتقديم حلول تمثل مصلحة الدولة بالارتكاز على معايير علمية وتجارب من الدول المتقدمة».

اضاف: «إن متابعة عمل اللجان الوزارية التي ترأسها تشير إلى أن مساعيه كانت مع دعم المشروع الإعماري للرئيس الحريري إلى اقصى حد، إنما مع رفع المعايير وإزالة العثرات والثغرات وتوظيف هذا المشروع في خدمة الإنماء المتوازن. كما عمل عبر اللجان ايضا على الحد من هيمنة العقلية الأمنية».

ودعا بيضون «فارس إلى المساعدة في توظيف تجربة اللجان في اربع ورش يحتاجها لبنان في أوج الأزمة الوطنية، وهي: إعادة صياغة الدور المسيحي للحفاظ على العيش المشترك، وفصل العيش المشترك عن الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية، واستيعاب الصراع الشيعي - السني الذي يهدد بتفكيك لبنان، وانجاز ورشة تشريعية وتطوير إتفاق الطائف. وهناك إمكانية لتأسيس دوائر حوار على نسق اللجان الوزارية، حيث يتم تحويل المادة الخلافية إلى مادة وفاقية وفق المعايير نفسها التي أحدثها فارس في اللجان. كما يمكن الإستفادة من تجربة اللجان الوزارية لإعادة صياغة التشريعات بعد الفشل المريع في تجربة المجلس الدستوري الذي أدى إلى صلاحيات مشوهة ووصاية مذهبية سياسية».

بقرادوني

ورأى الوزير السابق كريم بقرادوني أن «اهم ما انجزه فارس تحويله نيابة رئاسة الحكومة من موقع رمزي بلا صلاحيات قانونية او عملية، وبلا موازنة، وبلا مجرد مكتب، الى موقع منتج وفعال من خلال فريق عمل متحرك ومتعدد الاختصاصات ومن دون ان يحمل الدولة اللبنانية ليرة لبنانية واحدة». داعيا إلى «العمل بتلك التجربة لتحسين انتاجية الحكومات على ان تتم مأسستها، فلا يبقى موقع نائب رئيس الحكومة معلقا فقط على الشخص الذي يحتله».

اضاف: «من مطالبات فارس في الحكومات، بقصد المزيد من انتاجية الحكم والحكومات، الدعوة إلى الفصل بين النيابة والوزارة، وتطوير النظام الداخلي لمجلس الوزراء وصوغه في قانون، والاقدام على اصلاحات مالية واقتصادية جذرية، ومحاربة الفساد والهدر، والعمل باللامركزية الادارية، وتعزيز هيئات الرقابة، والعمل بسياسة الخصخصة شرط ان تسبقها اصلاحات شاملة لمرافق الدولة».

وتابع: «لقد ترأس فارس ٦٣ لجنة وزارية، واعتذر عن ترؤس واحدة كان موضوعها اعداد تقرير حول التوزيع الطائفي في وظائف الفئة الأولى بعد ان افاد مجلس الخدمة المدنية بانه غير قادر على تزويده بجدول كامل حول تلك الوظائف».

ولفت إلى «حرص فارس على ان تتشكل اللجان الوزارية التي ترأسها من وزراء يمثلون كل الاطراف المشاركة في الحكومات ضمانا لانتاجيتها».